مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٣٥ ع٣، ص ص: ١٥٥- ١٦٤ (ربيع الأول ١٤٤٤/ أكتوبر ٢٠٢٢)

DOI:10.4197/Islec.35-3.11

عرض كتب

إشراف أسرة التحرير

١. "الاقتصاد الإسلامي وسؤال التنمية: قراءة في جهود النقد والتجديد"

المؤلفون: مجموعة من الباحثين، الناشر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، قطر، سنة النشر: ٢٠٢٢م، ٦٥٢ صفحة.

يشتمل الكتاب على (١٥) بحثًا من البحوث العلمية التي قدمت في المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي، الذي نظمه مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية الاجتماعية بجامعة قطر خلال الفترة (٨-٩ فبراير ٢٠٢م)، بعنوان: "الاقتصاد الإسلامي وسؤال التنمية: قراءة في جهود النقد والتجديد"، وكان الهدف من المؤتمر استقطاب الأفكار والرؤى النقدية والتجديدية لتطوير الاقتصاد الإسلامي بمختلف مجالاته. جاءت محاور المؤتمر الثلاثة كالتالي: الأسواق المالية الإسلامية المعاصرة، والتطبيقات المعاصرة للوقف والزكاة، والصيرفة الإسلامية والتأمين.

تناول **"المحور الأول: الأسواق المالية الإسلامية المعاصرة"** الدراسات النقدية الموجهة لإشكالات التنظير والتطبيق في الأسواق المالية باختلاف منتجاتها. وقد تضمن ثلاثة بحوث؛ الأول بعنوان: "مستقبل المراكز المالية الإسلامية في ظل التكتلات الدولية: قراءة نموذجية للتكتل القطري - التركي المرتقب". والثاني: بعنوان "المبادئ التوجيهية للصكوك الخضراء: نحو إطار مشترك". والثالث: بعنوان "إشكالات ملكية الأصول وأثرها على حملة الصكوك".

أما **"المحور الثاني: التطبيقات المعاصرة للوقف والزكاة"**، فتناول الإشكالات المتعلقة بمسائل وقضايا الوقف والزكاة وتطبيقاتهما المعاصرة؛ سواء من حيث الحوكمة والأداء المؤسسي؛ أو من حيث الآراء الفقهية المتعلقة بهما. وقد تضمن أربعة بحوث؛ **الأول:** "تفعيل الصيغ التمويلية للوقف العلمي لدعم التعليم العالي: تقييم تجارب بعض البلدان"، والثاني: "وسائل الابتكار في الوقف وسبُل ديمومتها"، والثالث: "أثر زكاة العائدات البترولية (الركاز) على بعض المتغيرات الاقتصادية - التضخم والنمو- دراسة قياسية: حالة الجزائر"، والرابع: "زكاة النقد الافتراضي بين الضرورة الشرعية واضطراب التكييف الفقهي".

أما **"المحور الثالث: الصيرفة الإسلامية والتأمين"**، فتناول الإشكالات والعقبات والآفاق والمخاطر المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية، سواء على مستوى الحوكمة، أو الأدوات التمويلية، أو الخدمات المصرفية. وكذلك ما يتعلق بالتأمين التكافلي وهياكل إعادة التأمين.

وقد تضمن ثمانية بحوث؛ الأول: "الذكاء الاصطناعي وسبُل تجديد التمويل الإسلامي: الهندسة المالية الإسلامية نموذجًا"، والثاني: "المصرفية الإنتاجية (The Productivity Banking): رؤية استراتيجية جديدة لتطوير الأعمال المصرفية نحو تعزيز الناتج المحلي وتحقيق غايات التنمية الشاملة والمستدامة"، والثالث: "فعالية لجنة إدارة المخاطر كآلية داخلية للحوكمة

المؤسسية والإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية" أدلة من الأردن"، والرابع: "تطبيقات تقنية البلوك تشين (سلسلة الكتل) في الصيرفة الإسلامية"، والخامس: "المصارف الإسلامية بين الادخار الحقيقي والاستثمار المالي؛ دعوة للمراجعة"، والسادس: "المزاوجة بين العقود الذكية وعقود التمويل الإسلامي لإنشاء السوق المالية الإسلامية الذكية: مستقبل المالية الإسلامية"، والسابع: "الفائض التأميني لدى شركات التأمين التكافلي كوقف إسلامي لتمويل مشاريع التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية إسلامية بتطبيق استراتيجية التكامل الرأسي على نشاط التأمين الفلاحي"، والثامن: "التجديد الفقهي في أثر عدم بقاء نقدية الذهب والفضة على المعاملات المالية المؤجلة فيهما بالنقود المتداولة: دراسة تأصيلية تطبيقية".

يعرض الكتاب مناقشات متميزة بشكلٍ عام لقضايا تجديدية معاصرة في مجالات الاقتصاد الإسلامي المختلفة، يمكن أن تكون منطلقًا لدراساتٍ أوسع أو تصحيح لمعاملات قائمة، أو تطبيقات جديدة تتواكب من التقنيات الجديدة المعاصرة، وهو بذلك يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين والتنفيذيين معًا في مجالات الاقتصاد الإسلامي المختلفة.

١. "المعيار المحاسبي للوقف"

المؤلف: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الناشر: استثمار المستقبل، الرياض، الأمانة العامة للأوقاف، سنة النشر: ١٤٤٣هـ (٢٠٢٢م)، معيار المحاسبة المالية رقم (٣٧)، ٧٤ صفحة.

يُعد المعيار المحاسبي للوقف (التقرير المالي للمؤسسات الوقفية) أول معيار مستقل لمحاسبة الوقف الإسلامي، قامت بإصداره هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) في ضوء اهتمامها باستكمال باقة المعايير المختلفة المنظمة للوقف الإسلامي، حيث سبقه إصدار المعيار الشرعي رقم (٦٠) بشأن الوقف، والمعيار رقم (١٣) بشأن حوكمة الوقف. ويهدف هذا المعيار إلى "وضع مبادئ التقرير المالي للمؤسسات الوقفية التي تؤسس وتزاول عملياتها وفقًا لمبادئ الشريعة وأحكامها".

تم تقسيم المعيار إلى عدة محاور غير مبوبة، ابتداء بجزء تمهيدي افتتح بالمقدمة التي أعطت لمحة عامة عن المعيار ودواعي الحاجة إليه، ثم الهدف من المعيار، ونطاقه، واستعراض لتعريفات أهم المصطلحات الواردة فيه، وذكرٍ للمبادئ الأساسية وإطار المفاهيم الذي يستند عليها المعيار، حيث اعتمد (إطار المفاهيم للتقرير المالي للمؤسسات المالية الإسلامية) الصادر عن الأيوفي، بالإضافة إلى الأسس التي تناولها في الملحق (ب) من هذا المعيار.

أما نص المعيار فقد تضمن "الإثبات الأولي والقياس اللاحق للموجودات والمطلوبات" المتعلق بإثبات وقياس الموجودات المكونة لعين الوقف، وكيفية إثبات الدخل والمصروف والتصرف في الغلة، كما تضمن "السياسات والتقديرات المحاسبية" التي اعتمدها المعيار والتسلسل الهرمي لاختيار وتطبيق تلك السياسات.

أما في جانب "العرض العام للقوائم المالية" فقد تضمن المعيار مجموعة القوائم المالية المطلوبة من المؤسسات الوقفية المتمثلة في: قائمة المركز المالي، وقائمة الأنشطة المالية التي تعرض الدخل والمصروف، وقائمة الغلة التي تُعد ميزة مبتكرة في المعيار؛ وتوضح غلة الوقف وتوزيعها خلال الفترة المالية والرصيد المتاح في بداية ونهاية الفترة، كما تتضمن القوائم المالية؛ قائمة التغيرات في حقوق ملكية الوقف، وقائمة التدفقات النقدية، ثم إيضاحات القوائم المالية المتعلقة بإدارة المخاطر، وقائمة أداء الخدمة، والإفصاحات العامة.

واختتم المعيار بتحديد تاريخ سريان التطبيق الإلزامي والاختياري له، بالإضافة إلى عدد من الملاحق،

تناولت نبذة عن اعتماد المعيار، وأساسيات المحاسبة عن المؤسسات الوقفية، وتفصيل أكثر للإفصاحات الكمية المطلوبة فيه خصوصًا ما يتعلق بقائمة أداء الخدمة.كما تطرق المعيار لأسس الأحكام التي توصل إليها المعيار، ونبذة عن المراحل الزمنية لإعداده واعتماده.

يعد هذا المعيار ذا أهمية بالغة للعاملين والمهتمين في قطاع الأوقاف، خاصة المحاسبين والمراجعين الماليين، ومجالس النظارة، والهيئات المنظمة لأعمال الأوقاف؛ وتعميم تطبيق هذا المعيار سيعمل على توحيد المعالجات المحاسبية للمعاملات المالية للمؤسسات الوقفية، ويسهل عملية المقارنة بين أدائها ويحسن من موثوقية البيانات المالية. كما يعد فرصة للباحثين لاقتراح ما يحسن ويجود من أداء المعيار من واقع التطبيق العملي له والإشكالات التي تظهر فيه.

٢. "دليل مصطلحات التمويل الإسلامي" المؤلفون: أيمن صالح، وجمال قاسم، و د. عبد الكريم قندوز، وغسان أبو مويس، ود. نوران يوسف، الناشر: صندوق النقد العربي، العدد: ١٧-٢٠٢٢، سنة النشر: مارس ٢٠٢٢، ٧٧ صفحة.

قام صندوق النقد العربي -في إطار اهتمامه بتطوير قطاع التمويل الإسلامي- بتشكيل فريق عمل من مجموعة من المختصين في القطاع المالي والتمويل الإسلامي لإعداد دليل لتعريف مصطلحات التمويل الإسلامي؛ بما يمكن أن يسهم في تعزيز التوعية بمصطلحات التمويل الإسلامي، وتوحيدها، وتمييزها عن نظيراتها في التمويل التقليدي. وقد اعتمدت منهجية فريق العمل على: تقسيم المصطلحات في أبواب متجانسة، واستخدام المصطلحات باللغة العربية مع ما يقابلها بالإنجليزية، والإيجاز في تعريف المصطلحات قدر الإمكان، مع ذكر قائمة بالمصادر والمراجع.

تم تقسيم الدليل في خمسة أبواب، تناول الباب الأول (المصطلحات العامة) التي يشترك فيها قطاعات التمويل الإسلامي المتخصصة. فيما خصص الباب الثاني لأهم المصطلحات المتداولة في (الأسواق المالية) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واستعرض الباب الثالث أهم مصطلحات (التكافل الإسلامي)، فيما تضمن الباب الرابع أهم مصطلحات (الصيرفة الإسلامية)، وأخيرًا الباب الخامس الذي حوى على أهم مصطلحات (الوقف) باعتباره أحد مصادر تمويل جوانب مختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية.

٣. "مدن المستقبل الذكية – مفهومها ومقوماتها وأحكامها الفقهية"

المؤلف: إبراهيم عبداللطيف الأعظمي العبيدي، الناشر: إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري- دبي، ط١، سنة النشر: ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م، ١٤٨ صفحة. سلسلة دراسات تأصيلية في اقتصادات المستقبل (١).

هدفت سلسلة (دراسات تأصيلية في اقتصادات المستقبل) إلى بيان أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالأنماط الجديدة لاقتصادات المستقبل، بداية من المدن الذكية التي تمثل الحاضنة الرئيسية له، وهو موضوع الإصدار الأول من السلسلة، الذي عمل فيه الباحث على بيان طبيعة مدن المستقبل الذكية من حيث النظرية والتطبيق، واستعرض بعض الخدمات التي من الممكن أن تقدمها في المجالات المختلفة: الغذاء والمياه والنقل والمواصلات، مع التركيز على بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بتلك الخدمات.

جاء هذا البحث في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، تضمن التمهيد تعريفًا بمشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومنهجيته وخطة البحث. وجاء المبحث الأول بعنوان: "**المدن - مفهومها وأصل نشأتها وإشكالياتها**"،

وتضمن ثلاثة مطالب، المطلب الأول: مفهوم المدينة، والمطلب الثاني: أصل نشأة المدن، والمطلب الثالث: تناقص موارد وثروات المدن الطبيعية وتأثيراتها، أشار فيه إلى النمو السريع لسكان المدن، إذ تصل نسبتهم في عام ٢٠٥٠م (٧٥%) من سكان العالم، مقارنة بـ (٢٥%) في عام ٢٠١٠م -بحسب نتائج بعض دراسات الأمم المتحدة- واستعرض ما سيترتب على هذا النمو الهائل من زيادة الضغط على الخدمات الأساسية والبنى التحتية والاجتماعية للمدن وزيادة التضخم والتكتل السكاني العشوائي فيها، والتكدس البشري وزحام المركبات، في مقابل الانعكاس السلبي للهجرة من الأرياف على انخفاض انتاجها الزراعي والحيواني الذي يمثل أحد الروافد المهمة للمواد الأساسية للمدن، وأيضًا مشكلات تلوث الهواء، ونضوب مصادر الطاقة التقليدية (النفط)؛ الأمر الذي يحتم على البلدان التخطيط المسبق للتعامل مع تلك المشكلات في مدن المستقبل.

أما المبحث الثاني؛ فقد جاء بعنوان: "**مدن المستقبل - مفهومها ودوافع ظهورها ومقوماتها**"، وتضمن ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول: مفهوم مدن المستقبل الذكية، والمقومات التي تعتمد عليها؛ وما تمتاز به هذه المدن مثل: اعتمادها على التقدم التقني، والذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، وأهمية امتلاكها لأسس المعاملات الذكية، والحد من تلوث البيئة الناتج عن الصناعات، والتعامل مع النفايات ووسائل النقل التقليدية، والعمل على توفير وسائل وسبل الحياة المستدامة من الغذاء والماء ووسائل النقل الآمن والتعليم الذكي غير المكلف والقطاع الصحي المتطور، وغيرها من الخدمات التي تعتمد كليًا على التكنولوجيا والتقنية؛ وتتطلب بنية تحتية تقنية قوية بميزانيات ضخمة. كما استعرض الباحث في المطلب الثاني: أسباب ودوافع ظهور مدن المستقبل الذكية، لخص فيه أهم أهداف مدن المستقبل الذكية في التعامل مع مصادر الطاقة التقليدية برشد ومحاولة الاستغناء عنها، والسعي إلى جذب الاستثمار الداخلي والخارجي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الخدمات التي تختصر الجهد والوقت وتقلل الكلفة. فيما استعرض المطلب الثالث: مقومات ومؤهلات قيام مدن المستقبل، وأهم تحديات قيامها. وتطرق فيه الباحث لعدد من مقومات جذب الاستثمار لهذه المدن، وأهم التحديات التي تواجه إقامتها.

وتضمن المبحث الثالث مناقشة لـ: "أحكام فقهية متعلقة باقتصاد مدن المستقبل الذكية"، واشتمل على ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول: "حكم التقنيات الزراعية الحديثة وإمكانية استخدامها في مدن المستقبل الذكية من الناحية الشرعية"، وناقش فيه الباحث مسألتين: الأولى: حكم استخدام تقنية النانو تكنولوجي، والثانية: حكم استخدام التكنولوجيا الحيوية الزراعية، ورأى جوازها بعدد من الضوابط من أهمها أمن الضرر. كما ناقش في المطلب الثاني: "حكم تصفية المياه المستعملة وإمكانية استخدامها في مدن المستقبل الذكية"، وأورد فيها حكم مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجوازها إذا زالت النجاسة ولم يبق لها أثر. وناقش في المطلب الثالث: "حكم استخدام وسائل النقل والمواصلات الحديثة في مدن المستقبل الذكية – تقنية (الهايبر لوب) أنموذجًا"، ورأى أن المسافر بمثل تلك الوسائل السريعة ينطبق عليه جميع أحكام المسافر ومنها قصر وجمع الصلاة، والفطر في رمضان.

٤. "الاقتصاد التشاركي دعامة مهمة في اقتصاد المستقبل – رؤية تأصيلية"

المؤلف: إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي العبيدي، الناشر: إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ط١، سنة النشر: ١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م، ٨٨ صفحة. سلسلة دراسات تأصيلية في اقتصادات المستقبل (٢).

في إطار سلسلة (دراسات تأصيلية في اقتصادات المستقبل) التي تهدف بيان أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالأنماط الجديدة لاقتصادات المستقبل، هدف هذا البحث إلى بيان مفهوم الاقتصاد التشاركي وتأصيله من الناحية الشرعية، بالاعتماد على المنهج العلمي الوصفي، من خلال وصف الاقتصاد التشاركي وتمييزه عن المصطلحات القريبة منه، وتتبع واقعه ووسائله، وقراءة إيجابياته وسلبياته الاقتصادية، وتتبع طبيعة العقد وتصويره؛ للوصول إلى حكمه الشرعي.

تكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، عرفت المقدمة بمشكلة البحث ومنهجيته والدراسات السابقة، فيما تضمن التمهيد بعض المصطلحات القريبة من الاقتصاد التشاركي واختلاف مدلولاتها عنه، وهي: البنوك التشاركية، وعقود التملك الزمني، والمشاركة. أما المبحث الأول فقد حمل عنوان: "الاقتصاد التشاركي – مفهومه وصوره ومزاياه"، وتضمن ثلاثة مطالب: تناول المطلب الأول "المقايضة وعلاقتها بمفهوم الاقتصاد التشاركي"، وأوضح فيه أن الاقتصاد التشاركي يمثل النظم الاقتصادية القائمة على التشارك في الأصول المادية (الموجودات الثابتة) بين أكثر من مشروع لتقليل تكلفة الإنتاج، وتمكين الأفراد من تنفيذ مشروعاتهم، واستغلال الطاقات المهدرة. فيما تطرق في المطلب الثاني إلى نشأة الاقتصاد التشاركي، وعَرَض لصور ونماذج لأهم نشاطاته، ومن النماذج: شركة (أوبر) لخدمات التنقل (التاكسي)، وتجربة شركة (لوف هوم سواب) كمنتدى لتبادل المنازل. وعرَّف في المطلب الثالث بأهم إيجابيات وسلبيات الاقتصاد التشاركي من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

فيما اختص المبحث الثاني ببيان "الأحكام الشرعية المتعلقة بالعقود المستحدثة"، ويعد هذا المبحث كالمقدمة للمبحث الذي بعده، وقد قسمه الباحث إلى مطلبين: الأول لمفهوم العقود المستجدة عند الفقهاء، والثاني لبيان الحكم الشرعي للعقود المستحدثة في الفقه الإسلامي.

كما تناول المبحث الثالث "الأحكام الشرعية المتعلقة بعقود الاقتصاد التشاركي وتكييفها الفقهي"، وقد تضمن مطلبين: تناول الأول: "مفهوم التكييف الفقهي وضوابطه"، فيما تناول المطلب الثاني: "التكييف الفقهي لتطبيقات الاقتصاد التشاركي"، حيث توصل إلى أن العقود التي تندرج تحت تطبيقات عقود الاقتصاد التشاركي المتعامل بها اليوم خاصة في قطاعي النقل والسكن يمكن تكييفها كما يلي: أولًا: العقد الذي يتم بين مقدم الخدمة وطالبها يكيف على أنه عقد إجارة. ثانيًا: بعض العقود في الاقتصاد التشاركي تُكيَّف على أنها عقد إجارة خاصة، وبعضها عقد إجارة مشتركة، ثالثًا: يكيَّف العقد الذي تقوم به الشركة الوسيطة بين الطرفين على أنه عقد (سمسرة).

أعطى هذا الكتاب مفاتيح ومقدمات مهمة يمكن للباحثين الانطلاق منها للتوسع في مجال الاقتصاد التشاركي، سواء في جانب الاقتصادات بالتوسع في دراسة المجالات والمحددات والآثار المتوقعة على الجانب الكلي أو الجزئي، كونه يمثل جزءًا مهمًا من اقتصاد المستقبل، وفي جانب دراسة الأحكام الشرعية للصور التطبيقية في مختلف مجالاته. وقد أسدى المؤلف للباحثين عن العمل وزيادة الدخل تعلم الأساليب الاستثمارية والتسويقية القائمة على التقنيات والتطبيقات الذكية، بدلاً عن تضييع الأوقات وهدر الطاقات في المحادثات والنشر والتصفح غير المفيد على المواقع وقنوات التواصل.

"الاقتصاد الدائري ودوره في التنمية وحماية البيئة من التلوث"

المؤلف: إبراهيم عبد اللطيف الأعظمي العبيدي، الناشر: إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية

والعمل الخيري - دبي، ط١، سنة النشر: ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م، ١٠٠ صفحة. سلسلة دراسات تأصيلية في اقتصادات المستقبل (٣).

تظهر أهمية الاقتصاد الدائري في الدور المناط به كأحد روافد اقتصاد المستقبل الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بتأمين الموارد والثروات الطبيعية للأجيال الحاضرة والقادمة، بالإضافة إلى عدد من الأهداف الاستراتيجية التي تتصدر أولوياته، المتمثلة في معالجة مشكلة الهدر في الموارد الطبيعية، والتقليل من التلوث الناتج من المخلفات والنفايات، وتنويع مصادر الطاقة، والتأكيد على موضوع الطاقة المتجددة (النظيفة)، وفي مقابل هذا الدور تظهر بعض الإشكالات من الجانب الشرعي، كدخول بعض مصادر الاقتصاد الدائري في أثناء عمله على مواد نجسة وتحويلها إلى وقود، وهو ما ركز الباحث على دراسته في هذا الكتاب، كما سعى إلى تحقيق عدد من الأهداف المتعلقة بتعريف الاقتصاد الدائري، ونشأته، وجذوره، ومدى تطبيقه في الواقع، ومدى خطورة التلوث على الأجيال والبيئة؟

تم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، أعطى التمهيد تصورًا عامًا للاقتصاد الدائري وما يتعلق به من مفاهيم وتصورات. وقد حمل المبحث الأول عنوان "الاقتصاد الدائري وعلاقته بالبيئة"، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب: تناول المطلب الأول "نشأة الاقتصاد الدائري ومفهومه وحقيقته بين النظرية والتطبيق"، وكيف يُعد الاقتصاد الدائري (من المهد إلى المهد) انتفاضة على مبدأ الاقتصاد النمطي (الخطي) الذي يقوم على مبدأ (خذ، اصنع، تخلص) فيجعل نهاية العديد من الموارد الطبيعة والسلع المصنعة إلى أكوام القمامة. فيما حاول الباحث في المطلب الثاني الربط بين الاقتصاد الدائري والندرة النسبية وموقف الإسلام منها. وعرض المطلب الثالث مدى تأثر البيئة بمخلفات الاقتصاد الخطي وأهم الحلول المقترحة، وتطرق فيه الباحث إلى مفهوم (كفاءة باريتو) التي يمكن في ضوئها قيام الاقتصاد التقليدي بتدمير فائض الإنتاج حفاظًا على أرباح المنتجين! كما ذكر بعض الأرقام المخيفة المتعلقة بهدر الموارد، والتكاليف الصحية الناجمة عن تلوث الهواء، وما يسببه من وفيات بالملايين.

فيما خصص المبحث الثاني لـ "**بيان معنى التلوث والتلوث الأرضي والأحكام الشرعية المتعلقة به**"، وقسمه إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول لتوضيح: "مفهوم التلوث وأقسامه"، والمطلب الثاني لبيان: "التلوث الأرضي وأقسامه وآثاره على البيئة"، فيما تناول المطلب الثالث: "مكانة البيئة في الإسلام وبعض أحكامها الشرعية"، تطرق فيها لبعض المسائل الفقهية المتعلقة بالتعامل مع المخلفات كميتة الحيوانات وبقايا الطعام ورمي القمامة والتعامل معها.

فيما يعرض المبحث الثالث: مناقشة حول "**تحويل النفايات إلى طاقة ودور الاقتصاد الدائري فيها وحكمها الشرعي**"، وقسمه الباحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول: "مفهوم الطاقة والطاقة المتجددة (النظيفة)"، والمطلب الثاني: "مصادر الطاقة المتجددة (طاقة الكتلة الحيوية أنموذجًا)"، والمطلب الثالث: "الحكم الشرعي لعمليات تدوير المخلفات"، فيما يتعلق بإنتاج الطاقة من المخلفات المخالطة للنجاسات. وقد خلص الباحث إلى صحة إجراءات عمليات تدوير النفايات من الناحية الشرعية؛ بربطها بمسألة (الاستصباح) بزيوت متولدة من نجس أجازه بعض الفقهاء، ومسألة (الاستحالة) التي قال بجوازها بعض الفقهاء وتبناه مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

٥. "الاقتصاد الرقمي ونقود المستقبل بمنظور إسلامي"

المؤلف: إبراهيم عبداللطيف الأعظمي العبيدي، الناشر: إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية

والعمل الخيري - دبي، ط١، سنة النشر: ١٤٤٣هـ-٢٠٢١م، ٨٥ صفحة. سلسلة دراسات تأصيلية في اقتصادات المستقبل (٤).

يمثل هذا الكتاب الإصدار الرابع من سلسلة (دراسات تأصيلية في اقتصادات المستقبل) التي تهدف إلى بيان أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالأنماط الجديدة لاقتصادات المستقبل، وقد ركز هذا الإصدار على النقود الرقمية كوسيلة للتبادل في اقتصاد المستقبل، حيث هدف الكتاب إلى الإجابة عن التساؤل التالي: "هل تتعارض آلية عمل الاقتصاد الرقمي بمختلف أشكاله المتعددة وتفاصيله المتنوعة؛ باعتماد النقود القانونية المعتبرة بتنوع صورها وأشكالها، مع ثوابت الاقتصاد الإسلامي في التبادل ومبادئه العامة أم تتوافق؟".

وقد تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة مباحث مع تمهيد وخاتمة؛ حمل المبحث الأول عنوان "**الاقتصاد الرقمي مفهومه وحقيقته**"، وقد تضمن ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول: "مفهوم الاقتصاد الرقمي ومسمياته الأخرى"، والمطلب الثاني: "حقيقة الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي"، والمطلب الثالث: "مزايا وعيوب الاقتصاد الرقمي". فيما تناول **المبحث الثاني: "النقود ومراحل تطورها وشكلها ووظائفها في الاقتصاد الرقمي"**، وقد تضمن مطلبين؛ المطلب الأول: "مسيرة النقود ومراحل تطورها من المعدن النفيس إلى الفضاء الرقمي"، والمطلب الثاني: "آلية توليد النقود بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي وتأثرها بالاقتصاد الرقمي"، تناول فيه وظيفة النقود في الاقتصاد الإسلامي ومنعه لأن تكون النقود سلعة يتاجر فيها، وكيف تؤدي القروض في البنوك التقليدية إلى توليد النقود.

أما المبحث الثالث الذي حمل عنوان: "**أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي**"، فقد تضمن مطلبين؛ المطلب الأول: "حقيقة الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الوهمي والنقود الإلكترونية"، وضَّح فيه الباحث اتساع مجالات الاقتصاد الرقمي ليشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، وعدم اقتصاره على (النقود الرقمية) التي تُعد من أهم وسائله وآلياته. كما تناول في المطلب الثاني: "مسائل مختارة من المعاملات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي"، اقتصر فيه المؤلف على بيان الحكم الشرعي لطبيعة تعامل الاقتصاد الرقمي من خلال بعض آليات التجارة الإلكترونية، وتناول فيه ثلاث مسائل؛ الأولى: "بيان حكم إجراء العقود من خلال الأجهزة الإلكترونية بين طرفين في مكانين متباعدين"، والمسألة الثانية: "بيان حكم التعامل بالبطاقات الائتمانية خلال عمليتي البيع والشراء واعتماد أجهزة الدفع الألي"، وأشار فيهما إلى قرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية ذات الصلة، كما ناقش في المسألة الثالثة: "بيان حكم التعامل بالعملات الرقمية"، وأشار فيه إلى أن أغلب الدراسة المعاصرة لموضوع العملات الورقية قد منعت من التعامل بها.

٦. "المعيار الشرعي لمصرفي الفقراء والمساكين في ضوء التطبيقات الفقهية المعاصرة"

المؤلفون: الهيئة الشرعية، الناشر: بيت الزكاة الكويتي، ط١، سنة النشر: ٢٠٢٢، ٢٢ صفحة.

تم إعداد هذا المعيار في إطار مساهمة بيت الزكاة الكويتي في نشر الوعي الشرعي بفريضة الزكاة وقد تناول الأحكام والضوابط الشرعية لمصرفي الفقراء والمساكين، حيث تم بناءه في ضوء القرارات الصادرة عن ندوات قضايا الزكاة المعاصرة التي يقيمها بيت الزكاة الكويتي بشكل دوري، وقرارات الهيئة الشرعية في بيت الزكاة الكويتي، وبعض مؤسسات الاجتهاد الجماعي.

تم تقسيم المعيار إلى (١٠) فقرات، تم افتتاحها بتحديد النطاق ثم تعريف الفقراء والمساكين، ثم ذكر بعض الصور لمن يُعطى من سهم الفقراء والمساكين،

أعقبها بذكر بعض الأوصاف التي لا تخرج عن وصف الفقر أو المسكنة ويتعلق جلها بمن له مال لا يفي بحاجته. ثم تناول أحكامًا عامةً تتعلق بمصرفي الفقراء والمساكين؛ تطرق فيها لبعض المسائل المعاصرة؛ كإنشاء صناديق خاصة من أموال الزكاة لسد احتياجات الفقراء المختلفة، وشراء أصول ينتفع منها الفقراء والمساكين، وإقامة المشروعات الخدمية من أموال الزكاة، ثم تناول من لا يُعطى من سهم الفقراء والمساكين، وصور إعطاء المريض من الزكاة إذا كان فقيرًا أو مسكينًا وشروطها التي منها : دعم الجمعيات التي تعين في علاج الفقراء والمساكين، وشراء الدواء والأجهزة الطبية ودفع تكاليف العمليات الجراحية، كما خصص الفقرة الثامنة لسرد بعض الفروع الفقهية المتعلقة بصرف الزكاة لتعليم الفقراء، ومنها: شروط تأسيس مؤسسة تعليمية من أموال الزكاة، وبناء أو دعم دار أيتام. وفي الفقرة قبل الأخيرة سرد المعيار أهم المستندات الشرعية للأحكام المذكورة فيه، واختتم بذكر أهم التعاريف.

٧. "المصارف المركزية – بين القيل والقال والمستقبل المنشود"

المؤلف: د. سامر مظهر قنطقجي، كتاب إلكتروني، ط١، منشورات كاي، سنة النشر: ٢٠٢١م، ٢٢١ صفحة.

يُعد هذا الكتاب أحد مطبوعات مشروع (كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني) الذي يتبناه مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. هدف المؤلف من خلاله إلى تتبع المقالات الأكثر حداثة المتعلقة بالسياسات النقدية المنشورة في أكبر الصحف والمواقع العالمية من قبل اقتصاديين عالميين (أفرادًا ومؤسسات)؛ وقد ركز الكتاب على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بوصفه المصرف المركزي لأكبر اقتصاد في العالم.

تم تقسيم الكتاب إلى ستة فصول احتوت على (٢٢) مبحثًا، حمل الفصل الأول عنوان: "**انحرافات هيكلية**"، احتوى على ثلاثة مباحث؛ يتعلق المبحث الأول بإعادة تعيين جيروم باول رئيس المجلس الاحتياطي أو المصرف المركزي، رغم عيوبه!، ويتعلق المبحث الثاني بـ "سلوك المصارف المركزية في الأسواق الناشئة والتضخم المتصاعد" كما تناول المبحث الثالث كيف أن "الاحتياطي الفيدرالي فقد السيطرة على قضية التضخم".

فيما حمل الفصل الثاني عنوان: "**أضرار تخبط السياسات النقدية**"، واحتوى على خمسة مباحث؛ المبحث الأول "الظلم الاقتصادي" وتناول قضية عدم المساواة حتى في العالم الغني، فيما كان المبحث الثاني عن : "التضخم عقبة سياسية عند تدهور مزاج الناس" وكيف يؤثر التضخم على حياة الناس؛ وخوفهم من ضياع ثرواتهم، والمبحث الثالث كان بعنوان: "تخسر المصارف في أسواق رأس المال عن توفير الائتمان"، وتعلق المبحث الرابع عن كيفية تحول الأمريكان إلى عبيد للديون، والمبحث الخامس: "السياسة النقدية كلفت المدخرين الأمريكيين ٤ تريليون دولار منذ ٢٠٠٨م".

أما الفصل الثالث فقد حمل عنوان: "**واقع نقدي مضطرب بأفق مسدود**"، واحتوى على ستة مباحث، المبحث الأول: "المصارف المركزية هي المادة المخدرة للاقتصاد"، والمبحث الثاني: "الجشع المتأصل في نظام (فيات)" وكيف يؤثر النظام النقدي على الفقراء نتيجة انخفاض القيمة المستمر، والمبحث الثالث: "نظام الدولار (فيات) ليس امتيازًا بل مسؤولية"، والمبحث الرابع: "معنى قوة الدولار للاقتصاد العالمي" وكيف أدى الإفراط في الاقتراض إلى انخفاض الدولار بشكل حاد في السنوات الأخيرة، والمبحث الخامس: "مساوئ قوة الدولار بالنسبة للاقتصاد العالمي"، والمبحث السادس: "معاناة مصارف اليابان مع معدلات الفائدة المنخفضة".

فيما حمل الفصل الرابع عنوان: "**التوجه نحو توسيع الائتمان المباشر للأفراد**"، جمع فيه المؤلف عددًا من المقالات ذات الصلة بائتمان الأفراد في ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: "أهمية الدين القومي"، والمبحث الثاني: "الأموال المجانية" وكيف أن اختفاء قيود الميزانية هو فرصة وخطر في نفس الوقت، والمبحث الثالث: "ما وراء مشروع الاحتياطي الفيدرالي بإرسال أموال مجانية إلى الناس" عندما سعى لتقيم الاحتياطي الفيدرالي لتقديم مدفوعات مباشرة للأسرة خلال الأزمة الاقتصادية، في سبيل تعزيز الطلب الفعلي للمستهلكين.

فيما ركز الفصل الخامس على بعض ملامح نقود المستقبل "**التوجه نحو النقود الإلكترونية والمشفرة**"، واحتوى على خمسة مباحث؛ المبحث الأول: "تعايش النقود العامة والخاصة في العصر الرقمي"، والمبحث الثاني: "المصارف المركزية والعملات الرقمية" وكيف تؤثر تكنولوجيا المدفوعات على دور المصارف المركزية، والمبحث الثالث: "انتقال المصارف من المدن إلى النظم البيئية الرقمية" لموجهة خطر اختفاء المصارف من الشوارع، والمبحث الرابع حول العملات الرقمية الحكومية وأهميتها لتركيز سلطة الدولة "العملات الرقمية المهمة: الفيدكوين واليورو الإلكترونية"، والمبحث الخامس: "تحذير صندوق النقد حول استخدام الأصول المشفرة كعملة وطنية" حيث يرى البعض أن هذه الخطوة من الصندوق مبالغ فيها وتهدف لعرقلة انتشار العملات المشفرة.

فيما حمل الفصل السادس عنوان: "**قواعد جديدة وغريبة للاقتصاد العالمي**"، تناول فيه بعض المقالات حول الحقبة الجديدة من السياسة الاقتصادية والأزمة المالية، وكيف يكافح المسؤولون والاقتصاديون لتطبيق السياسة المالية بشكل مناسب، والحدود الجديدة في التعامل مع الأزمات، والمستقبل المنشود.

الكتاب ثري وحافل بالمعلومات، حيث يجمع بين دفتيه مقالات مهمة لعدد من كبار الاقتصاديين حول قضايا حديثة ذات صلة بالسياسات النقدية، تلفت نظر المسؤولين التنفيذيين والمفكرين على ما يحدث أو متوقع الحدوث من تغيرات في دور البنك المركزي في الحياة الاقتصادية.

٨. "الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة"

المؤلف: د. أحمد مبارك سالم، الناشر: مشروع مداد الوقف، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، سنة النشر: ١٤٤٣هـ (٢٠٢١م)، الطبعة الأولى، سلسلة الكتب (٢٨)، ١٧٨ صفحة.

يتناول الكتاب مسألة مهمة في مجال استثمار الأوقاف، حيث عمل الباحث على اقتراح رؤية متكاملة لتحسين دور مشروعات الأوقاف في الاستثمار الآمن للوقف، تعمل على مواجهة التحديات في مجال الاستثمار التي تعاني منها المؤسسات الوقفية القائمة على الأنماط التقليدية، وقد اعتمد المؤلف للوصول إلى هدفه على المنهج الوصفي التحليلي النقدي، وقام بتقسيم الكتاب الى مقدمة ومدخل تمهيدي وأربعة مباحث وخاتمة، تضمن المدخل التمهيدي بعض التعريفات المتعلقة بمحاور الكتاب، وذكر الخصائص والأبعاد التنموية للوقف، واستعراض عام للدور التاريخي التنموي للوقف في بعض مراحل التاريخ الإسلامي، والتعريف بماهية الاستثمار، وأهميته، ومقوماته، وأنواعه، ومجالاته، وخصائصه.

وقد حمل المبحث الأول عنوان: "**حماية الوقف للأصول الاستثمارية**"، وتضمن ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول "الوقف ودوره في حماية الأصول الاستثمارية وصيانة مستقبل الأجيال القادمة"، فيما استعرض المطلب الثاني بعضًا من "الأساليب التقليدية المعتادة سابقًا في استثمار المال الموقوف، وتقويم آثارها

وجدواها الاقتصادية، وتأثير ذلك -إيجابًا وسلبًا- على دور الوقف التنموي". وفي المطلب الثالث "استعراضٌ عامٌ للاتجاهات المعاصرة في استثمار الوقف وبيان مميزاتها".

أما المبحث الثاني فقد كان بعنوان: "**استثمار أموال الوقف**"، وقد تضمن ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول "شروط استثمار الوقف وضوابطه في الفقه الإسلامي"، فيما استعرض المطلب الثاني "عوامل تنشيط استثمار الوقف من خلال تطوير الكيان المؤسسي، والضوابط الإجرائية لتحقيق الاستدامة والمستقبلية ضمن هذا النطاق"، كما تناول المطلب الثالث "معايير السلامة والأمان في عملية استثمار الوقف (معايير الاستثمار الآمن للوقف)".

وتناول المبحث الثالث "**وقف الإرصاد**"، إذ تكون من ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول "وقف الإرصاد ودوره في حفظ الأصول ونفعها للأجيال"، فيما استعرض المطلب الثاني "المخاطر التي قد تواجه إدارة استثمارات الإرصاد الوقفية"، وفي المطلب الثالث تناول المؤلف "النظارة على الإرصادات الوقفية، ودورها في حفظ الأصول ونمائها".

أما المبحث الرابع فقد حمل عنوان: "**التجارب الوقفية الاستثمارية لحفظ الاستثمارات للأجيال القادمة، والتصور المقترح لتجويد هذه الصناعة**"، وقد قسمه المؤلف إلى مطلبين، تناول في المطلب الأول "نماذج من التجارب الوقفية الاستثمارية لحفظ الاستثمارات للأجيال القادمة" في العالم الإسلامي والعالم الغربي، فيما خصص المطلب الثاني لبيان "التصور المقترح لتجويد صناعة الاستثمارات الوقفية لحفظ حقوق الأجيال القادمة" من خلال تبني استراتيجية نظام (B.O.T) (البناء، والتشغيل، ونقل الملكية) في استثمار المشروعات الوقفية، الأمر الذي يحفظ حق الأجيال القادمة. كما اشتملت الخاتمة على رؤية الباحث لبناء دور الوقف في مجال الاستثمار الآمن، وسبل مواجهة التحديات التي تواجه الاستثمار في المؤسسات الوقفية.